

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERALA/46/235/Add.1
31 January 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISHالجمعية العامة
1992
FEB 5
الأمم المتحدة

الدورة السادسة والأربعون

طلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال
الدورة السادسة والأربعين

تمويل السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا

إضافة

المرحلة الأولى لتنفيذ الخطة

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٥-١	أولا - مقدمة
٤	٢٣-٦	ثانيا - نطاق وحجم السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا
١٠	٢٦-٢٤	ثالثا - حالة الهياكل الأساسية في كمبوديا
١١	٢٥-٢٧	رابعا - الاعتبارات المالية
١٢	٢٦	خامسا - الاحتياجات من الدعم
١٥	٢٧	سادسا - الاجراء المطلوب أن تتخذه الجمعية العامة في ذورتها السابعة والأربعين

.../...

92-04546 ٢٣٠ ح (٩٢)

المحتويات (تابع)

المفحة

المرفقات

- ١٦ - رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ موجهة من الأمين العام
إلى رئيس مجلس الأمن
- ١٨ - رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام
من رئيس مجلس الأمن

أولا - مقدمة

١ - لمساعدة الأطراف الكمبودية في المحافظة على وقف إطلاق النار ، قرر مجلس الأمن بالقرار ٧١٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ أن يشكل ، تحت سلطته ، بعثة متقدمة للأمم المتحدة في كمبوديا فور توقيع الاتفاقات المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة لنزاع كمبوديا . ووقعت الاتفاقات في باريس بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ وتضمنت ، في جملة أمور ، دعوة إلى مجلس الأمن بالقيام في وقت مناسب بتشكيل سلطة انتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا .

٢ - بالقرار ٧١٨ (١٩٩١) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ أعرب مجلس الأمن ، في جملة أمور ، عن تأييده التام للاتفاقات المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة ، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم في أقرب وقت ممكن تقريرا يتضمن خطته للتنفيذ ، بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، تقدير تفصيلي لتكلفة السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا على أن يكون من المفهوم أن هذا التقرير سيكون هو الأساس الذي سيستند إليه المجلس في الإذن بإنشاء السلطة الانتقالية ؛ وعلى أن يتم فيما بعد النظر في ميزانية السلطة الانتقالية والموافقة عليها وفقا لاحكام المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة .

٣ - أصبحت البعثة المتقدمة للأمم المتحدة في كمبوديا عاملة بتاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وتم منذ ذلك الحين توسيع ولايتها بقرار مجلس الأمن ٧٢٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ لكي تشمل التدريب على إزالة الألغام وبدء برنامج لإزالتها ، على النحو المطلوب للتنفيذ الفعال لاتفاقات باريس . وأكدت هذه الاجراءات تصميم الأمم المتحدة على مساعدة الأطراف الكمبودية والشعب الكمبودي في حسم خلافاتهم بطريقة سلمية وديمقراطية ، وشكلت عملا إيجابيا لحين التنفيذ التام للاتفاقات . ولزيادة الزخم المكتسب بهذا الشكل وتجذب حدوث تحات لعملية السلم ، من الضروري ضمان القيام في حينه بإنشاء ووزع سلطة انتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا بمجرد اتخاذ مجلس الأمن قرارا رسميا . ويجري وضع خطة لتنفيذ ولاية السلطة الانتقالية وستقدم إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن .

٤ - وتستغرق العملية ، التي تدرج بها الاعتمادات لعمليات صيانة السلم ، وقتا طويلا . فهي تنطوي على إعداد تقرير للأمين العام عن تمويل البعثة على أساس خطة التنفيذ والنظر فيها والموافقة عليها من الجمعية العامة بما في ذلك اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة . وفي حالة بعثة بالحجم

والنطاق الجاري التفكير فيهما للسلطة الانتقالية ، من الضروري أن يؤدي انتظار إتمام هذه العملية قبل الدخول في التزام بالحجم المطلوب إلى تأثير معاكس على الوزن في الوقت المناسب . ونتيجة لذلك قام الأمين العام بإبلاغ مجلس الأمن بقراره بتقديم اقتراح إلى الجمعية العامة بتوفير اعتماد مبدئي بمبلغ ٢٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة تتاح فوراً لدى موافقة المجلس على تقريره المتعلق بخطة التنفيذ لتمكينه من الإعداد للمرحلة الأولى من وزع السلطة الانتقالية . وتستنسج بوصفهما المرفقين الأول والثاني لهذا التقرير رسالة الأمين العام المؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن^(١) ، ورد رئيس المجلس عليها بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢^(٢) .

٥ - مما يشجع على اتخاذ هذا النهج غير المعتاد لطلب اعتماد كبير قبل قيام الجمعية العامة باستعراض وإقرار تقديرات التكاليف التفصيلية للسلطة الانتقالية ، ضخامة المهام التي يتعين على هذه السلطة تأديتها وما يترتب على ذلك من ضرورة الحصول ، في وقت مناسب ، على كميات كبيرة من المعدات والخدمات التي ستحتاج إليها ، والانعدام التقريبي لهياكل أساسية داعمة في مسرح العمليات ، وعدم كفاية النقد المتداول و/أو سلطة الالتزام المالي المتاحة للأمين العام للصرف على السلع والخدمات المتوقعة لما قبل التنفيذ . ويجري التوسع في تفاصيل هذه العوامل في الفروع التالية من التقرير .

ثانياً - نطاق وحجم السلطة الانتقالية

للأمم المتحدة في كمبوديا

٦ - تحدد ولاية السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا في الاتفاق المتعلق بإيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا ، ولا سيما المرفق ١ منه . وبموجب أحكام هذا الاتفاق ، ستكون لدى السلطة الانتقالية عناصر مدنية وعسكرية لها نطاق واسع من المهام التي ستعرض بالتفصيل في خطة الأمين العام لتنفيذ السلطة الانتقالية . وتوصف أدناه المهام الرئيسية للسلطة الانتقالية ، ويشار حيثما أمكن إلى بعض الافتراضات التي قد تعطي فكرة عن الضخامة المحتملة لتكاليف السلطة الانتقالية .

الف - عنصر الإدارة المدنية وحماية حقوق الإنسان

٧ - ستقوم السلطة الانتقالية بما يلي :

- '١' تتولى السيطرة المباشرة على الوكالات والهيئات والمكاتب الادارية العاملة في ميادين الشؤون الخارجية والدفاع الوطني والمالية والامن العام والإعلام ؛
- '٢' تتولى ، بالتشاور مع المجلس الوطني الاعلى ، تحديد الوكالات والهيئات والمكاتب الادارية الاخرى التي يتعين وضعها تحت إشرافها المباشر أو سيطرتها أو تحت نوع الإشراف الذي تراه السلطة ضروريا ؛
- '٣' تتولى ، بعد التشاور مع الاطراف الكمبودية ، تحديد الشرطة المدنية اللازمة لاداء إنفاذ القانون في كمبوديا والتي تعمل تحت إشراف السلطة الانتقالية أو سيطرتها ؛
- '٤' تشرف على جميع إجراءات إنفاذ القوانين والإجراءات التشريعية في جميع أنحاء كمبوديا إلى الحد اللازم لضمان المحافظة على القانون والنظام بصورة فعالة ونزيهة وحماية الحريات الاساسية بالكامل ؛
- '٥' تظلع ، بالتشاور مع المجلس الوطني الاعلى ، أو بمبادرة منها بالتحريات والشكاوى والمزاعم المتعلقة بإجراءات الكيانات الادارية القائمة التي لا تتماشى مع أهداف التسوية السياسية الشاملة أو تتعارض معها واتخاذ الخطوات التصحيحية .
- ٨ - سيكلف موظفو الادارة المدنية للأمم المتحدة بالوكالات والهيئات والمكاتب الادارية للاطراف الكمبودية الاربعة . وستتخذ مثل هذه الترتيبات على الصعد المركزية في ٢١ من مراكز المحافظات/البلديات وفي حوالي ٢٠٠ منطقة إدارية في البلد حسب الاقتضاء .
- ٩ - وبالإضافة إلى ذلك ، ستقوم السلطة الانتقالية في كمبوديا بتخصيص اعمادات لها يلي :
- (١) وضع وتنفيذ برنامج لتعليم حقوق الانسان للنهوض باحترام حقوق الانسان ولهمها ؛

(ب) الاشراف العام على حقوق الانسان خلال الفترة الانتقالية ؛

(ج) التحقيق في شكاوى حقوق الانسان واتخاذ إجراء تصحيحي حيثما يتناسب .

وستكون مهام الإشراف على حقوق الانسان وتعليمها واضحة وفعالة . ومن أجل هذا وغيره من الأغراض سيقتضي الأمر وجود عنصر إعلامي كبير في جميع أنحاء البلد .

١٠ - وسيتم وزع قوة مراقبي شرطة مدنيين تابعين للسلطة الانتقالية في جميع عواصم المحافظات وفي جميع المناطق . وسوف يتناسب هيكلها ومفهومها وتشغيلها ووزعها مع مهام السيطرة والإشراف على ما يربو على ٥٠ ٠٠٠ شرطي من الاطراف الكمبودية يجري وزعها في حوالي ١ ٥٠٠ موقع .

١١ - والافتراض الحالي هو أن وزع الادارة المدنية للسلطة الانتقالية وعناصر حقوق الانسان والشرطة سوف يقتضي توفير احتياجات الدعم من خارج البلد ولا سيما فيما يتعلق بالإقامة والنقل والاتصالات .

باء - العنصر العسكري

١٢ - تتضمن مهام العنصر العسكري للسلطة الانتقالية :

(١) الإشراف والرصد والتحقق بالنسبة لما يلي :

'١' انسحاب القوات الأجنبية وعدم عودتها إلى كمبوديا ؛

'٢' وقف إطلاق النار والتدابير المتمثلة به بما فيها :

(١) إعادة تجميع ونقل جميع القوات إلى مناطق معينة للمعسكرات ؛

(٢) تحديد وتخفيض الأسلحة ؛

(٣) التسريح التدريجي للقوات العسكرية للأطراف ؛

١٣' وقف المساعدات العسكرية الخارجية ؛

١٤' تحديد أماكن أموال الأسلحة والمعدات العسكرية ومصادرتها .

(ب) تقديم المساعدات :

١١' إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية في مجال الإفراج عن جميع
سجناء الحرب والمعتقلين المدنيين ؛

١٢' في مجال الأجهزة المدفعية التي لم تُفجر ؛

١٣' في مجال تعويض اللاجئين الكمبوديين والأشخاص المشردين .

١٣ - وستحتاج المهام التي كلف بها عنصر عسكري إلى وزع في جميع أنحاء المنطقة مع وجود قسط أكبر من الأفراد العسكريين بين القطاع الغربي من البلد . ومن المهم في هذا الصدد الإشارة إلى أنه سيكون من الضروري ضمان إعادة تجميع ما يزيد على ٣٠٠ ٠٠٠ من القوات النظامية التابعة للطرف الكمبودية الموزعة حالياً في أكثر من ٦٠٠ موقع ووضعها في معسكرات . وسيكون من الضروري أن تقوم السلطة الانتقالية بإقامة وتشغيل عدد كبير من مرافق إعادة التجميع والمعسكرات خلال أسبوعين من بداية الإشراف والرمد والتحقق من وقف إطلاق النار بصفة رسمية . ويجب أن تحظى إعادة التجميع والوضع في معسكرات بشقة ودعم جميع الأطراف الكمبودية ويجب ، على ذلك ، تنفيذها في نفس الوقت . ويجب على السلطة الانتقالية ، بصورة مطابقة ، تجميع وتأمين الأسلحة والذخائر الخاصة بنحو ٣٣٠ ٠٠٠ عسكري تابعين لجميع الأطراف الكمبودية في المواقع المركزية والموجودة في المحافظات . كما سيتم وزع عسكريين من السلطة الانتقالية على الحدود ونقاط المراجعة الأخرى لضمان التحقق من انسحاب جميع القوات الأجنبية وعدم عودتها ، ووقف المساعدات العسكرية إلى الأطراف الكمبودية ، وحماية مراكز استقبال اللاجئين الكمبوديين والمهام الأخرى .

١٤ - وسوف تحتاج المهام سالفة الذكر إلى مؤسسة عسكرية كبيرة نوعاً ما وتابعة للسلطة الانتقالية تتألف من كتائب للمشاة ومراقبين عسكريين ووحدات دعم يتم وزعها في جميع أنحاء كمبوديا .

جيم - عنصر الانتخابات

١٥ - ستكون السلطة الانتقالية مسؤولة عن تنظيم ومراقبة إجراء انتخابات حرة وعادلة لجمعية تأسيسية . وبعد ذلك ستحول الجمعية التأسيسية إلى جمعية تشريعية تشكل الحكومة الكمبودية الجديدة . ويجري تفصيل مسؤولية ونفوذ سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في هذا المدد بموجب المادة ١٣ من الاتفاقية ، المرفق الأول والمرفق الثالث من الفرع دال .

١٦ - وسيتضمن دور السلطة الانتقالية في جملة أمور :

(أ) تصميم وتنفيذ برنامج تشقيفي للناخبين يغطي جميع جوانب الانتخاب ؛

(ب) تصميم وتنفيذ أنظمة لتسجيل الأصوات وتسجيل الأحزاب السياسية ، والاقتراع والفرز ؛

(ج) إنشاء نظام ضمانات للتأكد من وضوح ونزاهة العملية الانتخابية ؛

(د) التوجيه الشامل لإجراءات الفرز وعد الأصوات وتوثيق نتائج الانتخاب .

١٧ - ستعقد الانتخابات في جميع أنحاء كمبوديا على أساس المقاطعات وفقا لنظام التمثيل النسبي . وسيعطى حق الانتخاب لكل كمبودي ، بما في ذلك اللاجئون والأشخاص المشردون الذين تبلغ أعمارهم ١٨ سنة أو أكثر خلال فترة الانتخاب والمولودون في كمبوديا أو هم أبناء لشخص مولود في كمبوديا .

١٨ - وبالرغم من عدم توافر أرقام في الوقت الحالي فإن تقييم عدد سكان كمبوديا بنحو ٨,٧ مليون نسمة يعد معقولا ، ويُقدر أن منهم ٤,٣ مليون ممن تبلغ سنهم ١٨ عاما أو أكثر سيؤلفون الأصوات الانتخابية . ويوزع عدد السكان على ١٩ محافظة وبلديتين تـضمن نحو ٣٠٠ منطقة وأكثر من ١ ٥٠٠ بلدة وأكثر من ١٣ ٠٠٠ قرية .

١٩ - بمراعاة الأحوال المناخية ، تكون الفترة المناسبة لتسجيل الأصوات من تشرين الأول/أكتوبر إلى نهاية كانون الأول/ديسمبر ، وإجراء الانتخاب من الأسبوع الثالث من نيسان/أبريل إلى الأسبوع الأول من أيار/مايو .

٣٠ - سوف يحتاج إجراء العملية الانتخابية إلى أنشطة مصاحبة يتعين تأديتها طبقاً
لجدول مخطط للأحداث . وستتضمن الأنشطة الرئيسية :

- (أ) وضع إطار للتشريعات واللوائح الانتخابية ؛
- (ب) تدريب موظفي التسجيل والفرز ؛
- (ج) تجميع السجل الانتخابي ؛
- (د) رصد ترتيبات الحملة وضمان امتثالها لمدونة السلوك ؛
- (هـ) تسجيل الأحزاب السياسية ؛
- (و) تنظيم الفرز ؛
- (ز) احصاء النتائج وإذاعتها .

٣١ - تتألف هذه الأنشطة ، بدورها ، من عدد كبير من العمليات التي يجب أن تبدأ
مقدماً في التاريخ المستهدف لإتمام أي من هذه الأنشطة . وتتضمن العمليات المتمثلة
بالتسجيل والفرز تنظيمها على صعيدي البلدان والمستوطنات . ونتيجة لذلك سيتم وضع
موظفي الانتخاب في جميع أرجاء البلد في مناطق يمنع الوصول السهل والسريع إليها .

٣٢ - بالرغم من أن عمليتي التسجيل والفرز لن تتمان إلا بعد اكتمال إعادة تجميع
قوات الأطراف الكمبودية ووضعها في معسكرات وغير ذلك من الأنشطة ، ولأسباب عملية
اقتصادية ينبغي إقامة مرافق الدعم المطلوبة على قدر الإمكان في نفس الوقت مع
المرافق المطلوبة للعناصر الأخرى للسلطة الانتقالية .

دال - الدعم السوقي والإداري

٣٣ - ينبغي بقدر الإمكان أن توضع جميع عناصر السلطة الانتقالية سوياً على
المستويين المركزي والمحلي تحقيقاً للتوفير في استخدام أماكن الإقامة والنقل
 والاتصالات . وسوف يتم بناء عنصر الدعم السوقي والإداري لتقديم دعم سوقي متكامل
 للسلطة الانتقالية . وسيتم إنشاء مقر السلطة الانتقالية في بنوم بنه مع مكاتب تابعة

لها في المناطق الرئيسية عبر البلد . وسيكون من الضروري وزع عدد كبير من موظفي الدعم السوقي والاداري في وقت مبكر في عملية إنشاء أنظمة الدعم المطلوبة على الطبيعة .

ثالثا - حالة الهياكل الأساسية في كمبوديا

٢٤ - أبلغ الأمين العام مجلس الأمن ، في تقريره الى المجلس بشأن كمبوديا ، المؤرخ في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١^(٣) ، بأنه بالنظر الى حالة اقتصاد كمبوديا وهياكلها الأساسية ، فإنه لن يمكن الحصول في كمبوديا على المعدات واللوازم والخدمات التي تحتاج اليها البعثة التي كانت مقررة آنذاك . وهذا ينطبق بدرجة أكبر على السلطة . فالجزء الأكبر من الهياكل الأساسية في كمبوديا تدهور بشكل حاد بسبب عقود من الحرب والاضرار الناتجة عن المناخ . وكانت الصيانة غير مناسبة ، كما أن إصلاح الهياكل الأساسية ، ولا سيما الطرقات وخط السكة الحديدية الوحيد ، قد عرقلته الاضرار المتكررة التي تحدثها الرياح الموسمية كل سنة وانعدام المعدات والموظفين الماهرين والاموال . وستعرقل محدودية الهياكل الأساسية هذه على نحو حاد وزع بعثة واسعة النطاق وتشغيلها .

٢٥ - والكثير من الاحتياجات من الخدمات والسلع الأساسية ، مثل مرافق الإقامة وأماكن المكاتب والاثاث وإمدادات الوقود وخزنه ، وتنقية مياه الشرب وخزنها ، وإمدادات الاغذية وخزنها ، وخدمات النقل ، وخدمات التمليح والصيانة ، وخدمات الاتصالات ، وتوليد الطاقة ، والخدمات والإمدادات الطبية ، والدعم الجوي وغير ذلك إما غير متوفرة أو محدودة جدا أو في حالة غير مرضية .

٢٦ - ولا شك في أن الحالة السائدة ستزداد تدهورا مع بدء موسم الأمطار من أيار/مايو الى تشرين الاول/اكتوبر . وتشير الدلائل الى أن الحالة الراهنة للهياكل الأساسية في كمبوديا ولاقتصادها ستتطلب من السلطة أن تحقق الاكتفاء الذاتي بنسبة ١٠٠ في المائة تقريبا في توفير المعدات والسلع والخدمات الخاصة بها . ويتوقع أن يتسم نقل المعدات الى مواقع تركيبها بالبطء ، مما يزيد في طول الفترة المسبقة اللازمة قبل بلوغ مستوى التشغيل ، وهناك بالأخص حاجة الى أشغال هندسية لضمان نقل المعدات وتركيب مرافق الإقامة والخزن .

رابعاً - الاعتبارات المالية

٢٧ - يتضح من الوصف الأولي الوارد أعلاه لنطاق السلطة وحجمها ، أن تنفيذ ولاية السلطة سيتطلب عملية واسعة لنقل الموظفين والمعدات على نطاق قَلَمًا شهدته الأمم المتحدة من قبل . ويعتمد إنشاء السلطة في الوقت المناسب إلى حد كبير على توفر كميات كبيرة من المعدات والخدمات ووزعها/تركيبها في كافة أنحاء البلد . علاوة على ذلك ، فإن حالة الهياكل الأساسية في كمبوديا ستجعل عملية الوزيع على عين المكان أكثر صعوبة وتستغرق وقتاً أطول .

الف - الإطار الزمني لشراء المعدات والخدمات

٢٨ - يتعين لبدء أية بعثة ، شراء المعدات واللوازم المطلوبة وشحنها وتركيبها ، وإيجار الطائرات ، والتعاقد على الخدمات ، وتحديد الموظفين أو تعيينهم أو توظيفهم . وقد يتعين بناء مرافق إقامة مؤقتة . وتخضع كل هذه العمليات لانتظمة الأمم المتحدة وقواعدها وإجراءاتها التي وضعت لتأمين المراقبة المناسبة . وتخضع أيضا لعوامل تخرج عن نطاق المنظمة مثل متطلبات المنتجين من الوقت اللازم للإنتاج ، وتواريخ التسليم التي يحددها الموردون ، ومواعيد الشحن .

٢٩ - ولا يمكن ، بموجب النظام المالي والقواعد المالية تكبد أية نفقات قبل أن تخصص الأموال للفرض الذي رصدت من أجله . وتوفر عمليات تخصيص الأموال الاداة التي يمكن بها الارتباط بالأموال وإعداد الطلبات . ويمكن عندئذ التماس العطاءات لتوفير السلع والخدمات ، وتقييمها وتأكيدتها والموافقة على العقود .

٣٠ - ولتحقيق أقصى قدر ممكن من الوفورات ، تلجأ الأمم المتحدة بصورة مباشرة إلى المصنّع بالنسبة للمواد التي تتطلب نفقات كبيرة مثل المركبات ومرافق الإقامة ومعدات الاتصالات . ولا يمكن في معظم الحالات تلبية احتياجات المنظمة ، من حيث الكميات والمواسفات من الجرود المتوفرة في مخازن المصنعين . ويتطلب الممنعون عادة ، حسب المادة ، عدة أشهر بعد تاريخ تقديم الطلب لإتاحة تسليم السلع من المصنع .

٣١ - ولتفادي دفع تكاليف باهظة للشحن الجوي ، يستخدم النقل البحري أو البري ، أو بالسكك الحديدية إلى أقصى حد ممكن لشحن المعدات واللوازم من المصنع إلى منطقة البعثة . وتجمع عندئذ المعدات ويجري اختبارها وتركيبها وإعدادها للخدمة وتنصيبها في مواقع عديدة من منطقة البعثة . ويتطلب إتمام هذه العملية عدة أسابيع .

٢٢ - ومع افتراض منح الأولوية العليا لكل طلب تقدمه بعثة معينة ، أي باعتباره احتياجا تشغيليا فوريا وإعطائه الأسبقية على احتياجات جميع البعثات الأخرى ، فإن الأمر سيتطلب عدة أشهر قبل أن تصل كميات كافية من المعدات واللوازم إلى منطقة البعثة لبدء العملية ووزعها . وبالتالي ، كلما كان منح سلطة الارتباط مبكرا كلما ازدادت قدرة الأمانة العامة على الاستجابة إلى الحاجة الملحة لوزع الأمم المتحدة الفوري ، الذي غالبا ما تمليه الظروف السياسية السائدة .

باء - سلطة الارتباط المالي للمرحلة الأولى من خطة التنفيذ

٢٣ - إن سلطة الارتباط المتاحة حاليا للأمين العام بموجب قرار الجمعية العامة 187/٤٦ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، فيما يتصل بالنفقات غير المتوقعة والاستثنائية ، محددة بمبلغ أقصاه ٢ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في إطار سلطته الذاتية و ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة بموافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية . ولا شك أن هذه المبالغ غير كافية لتغطية تكاليف بدء عملية واسعة النطاق مثل السلطة الانتقالية التي تتطلب نفقات كبيرة على المركبات ومعدات الاتصالات ، وإيجار الطائرات ، وبناء مرافق الإقامة ، الخ .

٢٤ - وقد زاد من تفاقم الحالة المالية الراهنة للأمم المتحدة ، والنقص المستمر في التدفقات النقدية المطلوبة الممارسة العامة المتمثلة في وضع التقديرات المتعلقة بعمليات حفظ السلم على أساس فترات ستة أشهر ، مع جعل عمليات التمويل الإضافية مرتبطة بتقديم تقارير أداء مفصلة . وتبين التجربة أنه ، بالنسبة لبعض عمليات حفظ السلم التي جرى الاضطلاع بها مؤخرا ، والتي حددت أنصبتها المقررة لفترة ستة أشهر ، فقد جاء دفع الاشتراكات متأخرا ، حيث دفع أقل من ثلثي الأنصبة المقررة في نهاية فترة الستة أشهر . وقد حدثت هذه التطورات من إمكانية توفير مبالغ نقدية لدى الأمين العام لتسهيل الوفاء بمتطلبات بدء البعثات الجديدة في انتظار الحصول على الأنصبة المقررة ذات الملة بالموضوع .

٢٥ - وفي هذه الظروف ، ومع مراعاة حجم المهام المتوقع أن تضطلع بها السلطة الانتقالية ، وما يقتضيه دعمها ، والحالة الراهنة للهيكل الأساسية في كمبوديا ، سيكون من الضروري أن ترصد المنظمة اعتمادات أولية قدرها ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، تتاح على الفور بغية تسهيل وزع السلطة الانتقالية في الوقت المناسب مثلما يتوقع ذلك المجتمع الدولي . ويمثل هذا المبلغ تقديرا للاحتياجات الأولية لبدء البعثة . ويتوقع أن يكون مجموع الاحتياجات للتنفيذ الكامل لولاية السلطة الانتقالية أكبر من ذلك بكثير ، مما يتيح إجراء التسويات اللازمة في إطار

كامل الاشتراكات المقررة بعد نظر الجمعية العامة في ميزانية السلطة والموافقة عليها . وسيؤخذ هذا الاعتماد الأولي في الاعتبار لدى إعداد الانصبة الكاملة التي ستعرض على الدول الاعضاء إثر قيام الجمعية العامة برصد اعتماد للسلطة .

خامسا - الاحتياجات من الدعم

٢٦ - إن وجوه الإنفاق الرئيسية والاحتياجات المقابلة المقدرة التي من المطلوب رصد اعتماد أولي لها قدره ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تشمل ولكنها لا تقتصر على ما يلي :

بملايين دولارات الولايات المتحدة

١٢٧,٠

(١) الاماكن

هناك حاجة إلى أماكن لإقامة وأماكن للمكاتب وحيث للمخازن لعدة آلاف من الموظفين ومخزونات السلطة الانتقالية ومعداتها الموجودة في بنوم بنه وفي جميع عواصم المحافظات وفي مواقع أخرى في كافة أنحاء البلد ، خاصة في الشمال الغربي . وسيحتاج هذا على شراء كميات كبيرة من المباني المصنوعة مقدما اللازمة لإقامة المعسكرات ، وشحنها دوليا ، ونقلها محليا وتركيبها . وسيحتاج أيضا على توفير خدمات وصلاح مثل توليد الطاقة ووحدات توفير المياه وتنقيتها ، ومجاري الصرف ، ومعالجة النفايات ، والأثاث والمعدات الأخرى ، والتبريد والخزن البارد ، وتوريد الطعام ، إلى آخره .

٢٥,٠

(ب) المركبات

مكون هناك حاجة إلى اسطول كبير من المركبات لنقل الموظفين ، والمخزونات والمعدات . ويشمل هذا حافلات وسيارات وعربات شحن ، ودراجات نارية ومركبات يحركها دفع كل العجلات لاتاحة الحركة ونقل مخزونات السلطة الانتقالية ومعداتها في ظروف صعبة ، ومركبات متخمة مثل المرافيع الشوكية والرافعات لمناولة المخزونات والمعدات .

بملايين دولارات
الولايات المتحدة

١٥,٠ نقل المياه (ج)

ستكون هناك حاجة إلى موارد نقل المياه مثل مركبات الانزال البرمائية والنقلات المائية لنقل الموظفين والمخزونات والمعدات إلى مواقع لا تخدمها الطرق على نحو مناسب ولا سيما على امتداد نهر الميكونغ وخنق توني .

١٧,٠ الاتصالات (د)

ستكون هناك حاجة إلى الاتصالات بالهاتف والتلغراف والفاكس والبيانات والراديو والبريد على المعيين الدولي والمحلي لاشتغال جميع مكونات السلطة الانتقالية على نحو فعال . وينبغي أن تربط شبكة اتصالات الأمم المتحدة بين جميع عواصم المحافظات لتمكين المكاتب الإقليمية والمقر من الاتصال بالعناصر الموزوعة من جميع المكونات . وينبغي الانتهاء من تركيب هذه الشبكات باكرا لاتاحة تنسيق عملية إنشاء السلطة ومراقبتها . وسينطوي هذا على شراء وتركيب معدات لمحطة طرفية للاتصالات السلكية واللاسلكية ، ومعدات التحويل والبث والمعدات الفرعية وشراء وتركيب معدات الراديو المتنقلة والمعيدات .

٦,٠ نفقات متنوعة (هـ)

نفقات متنوعة تشمل إبرام العقود الدولية لتوفير الخدمات والسلع المذكورة أعلاه .

٢٠٠,٠ المجموع (و)

سادسا - الإجراء المطلوب أن تتخذه الجمعية
العامة في دورتها السادسة والأربعين

٣٧ - يتمثل الإجراء المطلوب على ما يبدو فيما يتصل بتمويل المرحلة الأولى من خطة التنفيذ للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا في رصد اعتماد قدره ٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار يغطي الاحتياجات الأولية للمرحلة الأولى من وزع السلطة وتخصيم ذلك المبلغ .

الحواشي

- (١) S/23458 .
- (٢) S/23459 .
- (٣) S/23097 .

المرفق الاول

رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ،
موجهة من الامين العام الى رئيس مجلس الامن

أتشرف بأن أشير الى قرار مجلس الامن ٧١٨ (١٩٩١) المؤرخ ٢١ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩١ . وقد أعرب المجلس في ذلك القرار ، في جملة أمور ، عن تأييده التام للاتفاقات المتعلقة بإيجاد تسوية سيامية شاملة للصراع في كمبوديا وطلب الى الامين العام أن يقدم في أقرب وقت ممكن تقريراً يتضمن خطته للتنفيذ ، بما في ذلك على وجه الخصوص تقدير تفصيلي لتكلفة السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا ، على أن يكون مفهوماً أن هذا التقرير سيكون الأساس الذي سيستند اليه المجلس في الإذن بإنشاء السلطة الانتقالية ، بحيث يتم فيما بعد النظر في ميزانية السلطة الانتقالية والموافقة عليها وفقاً لاحكام المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة .

وعلا بالقرار ٧١٨ (١٩٩١) ، أوفدت بعثات استقواء الى كمبوديا لجمع المعلومات اللازمة لصوغ خطة تنفيذ ولاية السلطة الانتقالية . وعلى أساس هذه المعلومات ، يجري حالياً إعداد التقرير الذي طلبه مجلس الامن في القرار ٧١٨ (١٩٩١) ، وسيقدم الى المجلس في أسرع وقت ممكن .

وقد شدد سمو الامير نوردوم سيهانوك رئيس المجلس الوطني الأعلى والاطراف الكمبودية والمجتمع الدولي ، مراراً وتكراراً ، على الحاجة الى إنشاء السلطة الانتقالية ووزعها على سبيل الاستعجال ، وذلك لمنع أي تآكل في بنية عملية السلم . وني أشاطرهم هذه الشواغل مشاطرة تامة .

وأعضاء مجلس الامن يدركون أن اجراءات الأمم المتحدة المتملة بإنشاء عمليات جديدة والخطوات الواجب اتخاذها قبل الارتباط بأموال لتلك العمليات وتخصيصها لها تستغرق الكثير من الوقت . وقد بينت التجربة أن بدء عملية فعالة يتطلب الارتباط بالأموال قبل عدة أشهر من التاريخ المقرر لوزعها كي يتسنى اتخاذ الاجراءات الأولية التي من قبيل التعاقد على الخدمات ، وشراء المعدات وتسليمها ، وإنشاء الأفرقة المتقدمة ، والتكليف بالمعدات والمخازن وتركيبها . وفي حالة السلطة الانتقالية ، فإن الحجم والنطاق المتوقعين للعملية وتدهور حالة الهياكل الأساسية والاحوال

المناخية في كمبوديا من شأنها جميعا أن تزيد من تفاقم مشكلة الوقت المسبق الكافي ، التي يمكن ، اذا لم تُحل ، أن تخلق مشاكل سوقية خطيرة وأن تتسبب في تأخير عملية الوزع .

وبينما لم يتم بعد تحديد تكلفة وزع السلطة الانتقالية تحديدا كاملا دقيقا ، ليس هناك شك في أن المستوى الحالي لسلطة الارتباط المتاح للأمين العام - سواء بموافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أو بمبادرة خاصة منه - قبل وضع صورا الميزانية النهائية ، سيكون أقل بكثير من المبلغ اللازم لبدء الأعمال التحضيرية لوزع السلطة الانتقالية في الوقت المناسب متى أذن مجلس الأمن بإنشائها .

ولكي أتمكن من الإعداد للمرحلة الأولى من وزع السلطة الانتقالية ، قررت أن أقدم إلى الجمعية العامة مقترحا برصد اعتماد أولي قدره ٢٠٠ مليون دولار ، يتاح على الفور ، لدى موافقة مجلس الأمن على تقريرتي المتعلق بخطة التنفيذ ، لشراء المعدات والخدمات اللازمة للإقامة والنقل والاتصال وغير ذلك من معدات الدعم وخدماته . وهذا المبلغ يمثل تقديرا للاحتياجات الأولية ويؤخذ في الاعتبار لدى إعداد الانصبه الكاملة التي ستفرض على الدول الأعضاء متى وافقت الجمعية العامة على ميزانية السلطة الانتقالية .

وأنا على اقتناع بأن هذا النهج سيسهل وزع السلطة الانتقالية في الوقت المناسب ، ويعزز بذلك احتمالات استعادة السلم الدائم في كمبوديا .

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم باسترعاء انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه المسألة .

(توقيع) بطرس بطرس غالي

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ،
موجهة الى الأمين العام من رئيس مجلس الامن

أتشرف بأن أشير الى رسالتكم المؤرخة في ١٨ كانون الثاني/يناير (S/23458) التي ابلغتموني فيها انكم قد قررتم أن تقدموا للجمعية العامة اقتراحا بتوفير اعتماد أولي قدره ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للسلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا . وقد قمت بتعميم رسالتكم على أعضاء مجلس الامن ، الذين احاطوا علما باعتمادكم المضي قتما في هذا السبيل ويرحبون بتأكيدكم لهم تقديم توزيع كامل وتفصيلي لهذا الاعتماد الى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة عند نظرهما في هذه المسألة .

(توقيع) د . ه . ا . هاناي

رئيس مجلس الامن
